وذلك نحو شملال وهي الناقة السريعة لأن الفصل بالساكن أقل من الفصل بالمتحرك إذ الفصل
بالمتحرك به وبحركته إذ الحركة بعد الحرف فلا يمال ما فصل بينهما حرفان متحركان أو أكثر
من حرفين نحو هذان عنبا زيد ونعمتاه وأما نحو درهمان إذا أضيف نحو درهما زيد
وأن ينزعها منها فصل بينهما ثلاثة أحدها الهاء أو حرفان متحركان أحدهما الهاء ولم ينضم الحرف
الذي قبلها فإن انضم لم يجز نحو هو يضربها كذا قال الرضي **ومفهومه**
أنها لو انضمت حيث كانت متقدمة نحو يسفر منا أميل ومفهوم كلامه أيضا أنه يشترط
عدم انضمام ما قبلها في الثلاثة الأحرف ومفهومه ثبوت الإمالة في نحو منهما وتعليل
الدماميني في شرح التسهيل يقتضي عدم ثبوت الإمالة إذا انضم ما بين الألف والكسرة
مطلقا فهو وإن جازت فيه الإمالة فإنما سوغه أي سوغ إمالته خفاء الهاء
فكأنه قيل في الأول درمان وفي الثاني ينزعا مع شذوذه أيضا لكثرة الفصل بين
الكسرة والألف **وعموم كلامه** يقتضي أن الكسرة المذكورة سبب
لإمالة الفتحة والألف سواء كانت الألف في كلمة حرفها كما تقدم أو في كلمة
أخرى متصلة بها نحو بنا ومنا أو منفصلة عنها نحو من رب العالمين ولزيد مال
وهو كذلك وإن كانت إمالة الأول أكثر وقد تكون بعدها ولا تؤثر إلا إذا وليت الألف
وكانت لازمة أو على الراء نحو عالم ومن دار فإن لم تلها لم تؤثر فلا تمال نحو آجر وإنما أثرت
المنفصلة عن الألف قبل ولم تؤثر بعد لأن الارتفاع بعد الهوي أشق من العكس وإن لم تكن
لازمة ولا على الراء لم تمل إلا على قلة ولذلك قال ونحو من كلام قليل وثلثا درهم قليل
لضعفها بالعروض لكونها أعرابية في الأول وكونها من كلمة منفصلة في الثاني فهي غير لازمة
للألف بخلاف من دار وعيناريم فإن إمالته كثيرة للراء لأنها وإن ضعفت بالعروض
فتكرر الراء جبر وهنها وإذا زالت الكسرة التي بعد الألف لأجل الإدغام فلا تمال الألف لأنها
ساقطة في اللفظ لزوما وإن كانت مقدرة باعتبار الأصل فإنه ليس مقدرها الأصلي
كملفوظها على الأفصح وقد اعتبرها قوم نظرا إلى الأصل كما أميل نحو خاف نظرا إلى
كسرته الأصلية كما يجيء وذلك كجاد وجواد أصلهما جادد وجوادد فزالت الكسرة للإدغام

بخلاف سكون

بخلاف سكون الوقف في نحو داع وماش فإن الأكثر على إمالته لأن سكون الوقف
عارض يزول في الوصل ولا تؤثر الكسرة على غير الراء في الألف المنقلبة عن واو سواء
كانت الكسرة قبل الألف أو بعدها فلا يمال نحو من بابه ومن ماله اعتدادا بسببية
الكسرة لأن كون أصل الألف الواو يبعد الكسرة عن اقتضاء الإمالة ولا يرد الكبا
بالكسر والقصر وهو الكناسة فإنه قد سمع فيه الإمالة مع أنه واوي لقولهم في التثنية كبوان
لأنه شاذ كالعشا أي كما شذ إمالة العشا مقصورا كالعصى مصدر الأعشى
والعشوى والمكا بفتح الميم والقصر جحر الضب وهو واوي لأن المكو بمعناه وإمالة
باب ومال والحجاج علما والناس في غير حال الجر فإنه قد سمع فيها الإمالة بغير سبب
يسوغها وقلنا الحجاج علما لأنه لا يمال صفة **فإن قلت** مقتضى هذا الكلام
أن بابا ومالا قد سمع فيهما الإمالة على الشذوذ في غير حال الاتصال بنحو من وظاهر
تمثيله بهما سابقا أنهما لا يمالان في حال الاتصال بها الذي هو أولى بالإمالة فيه
قلت أراد سابقا أنهما لا يمالان قياسا بانضمام من مثلا إليهما في حال الجر اعتدادا
بأن فيهما سببا للإمالة وهو كسرة من وذلك لا ينافي ثبوت إمالتهما على الشذوذ
بغير اعتداد بالكسرة وإن لها تأثيرا وقد أشرت إليه حيث قلت اعتدادا بسببية
الكسرة وأما الربا حيث أميل وألفه عن واو لقولهم في التثنية ربوان فلأجل
الراء لما عرفت من تكررها فلا يرد اعتراضا هذا كلام المصنف أعني الفرق بين الألف
المنقلبة عن الواو وبين غيرها في تأثير الكسرة **قال الرضي** ولم أر أحدا فرق
بينهما إلا المصنف وجار الله وكلام ك يدل على عدم الفرق بينهما
والياء إنما تؤثر في الإمالة إذا كانت قبلها أي قبل الألف فلو تأخرت كالتبايع والمبايع
بفتح الياء لم تؤثر لأنها أنقص في اقتضاء الإمالة من الكسرة لميلها إلى مخرج حرف
حركتها وأثرت متقدمة لما عرفت من أصعبية الصعود بعد الهبوط وشرطها في التأثير
أيضا أن تكون إما متصلة بالألف نحو سيال وهو شجر ذو شوك وهيام أو متصلة

Copyright © King Saud University